المحاضرة الرابعة

المؤسّسات السياسية والإدارية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد

عرف حكم الرئيس الشاذلي بن جديد مرحلتين دستوريتين، حكم في المرحلة الأولى، بداية من فيفري 1979، بموجب دستور 1976 إلى غاية تعديله بدستور فيفري 1989، أمّا المرحلة الثانية فامتدّت من فيفري 1989 إلى غاية استقالته في بداية سنة 1992، بسبب أزمة الانتخابات التشريعية.

تغيير الممارسة الدستورية ضمن دستور 1976

اتّجه الرئيس الشاذلي نحو إضفاء ممارسة لامركزية في حكمه، على خلاف توجّه سلفه الرئيس هواري بومدين، ويبدو ذلك مثلاً في انتهاج ازدواجية السلطة التنفيذية، حيث عيّن بداية من 8 مارس 1979 محمّد عبد الغني وزيراً أوّل، حيث منح رئيس الجمهورية بعض صلاحياته التنظيمية والإدارية للوزير الأوّل. وقد كانت بداية هذا المسار تلك الثورة المصغّرة في الممارسة السياسية والإدارية التي أطلقها الرئيس بومدين، من خلال تشجيع لامركزية العمل المؤسّسي، وذلك بإنشاء أمانتين عامّتين للحكومة ولرئاسة الجمهورية، والترخيص للوزراء بتفويض إمضاءاتهم في 23 أفريل1977، فيما دعي بإعادة تنظيم هياكل الحكومة عبر عدّة مراسيم رئاسية.

أمّا في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فقد انتهج الرئيس الشاذلي بن جديد نهجاً انفتاحياً وليبرالياً مقارنة بالنهج الاشتراكي المعتمد دستورياً في السابق. وانتعشت في عهده الحركة الاجتماعية والسياسية والاحتجاجية، وبرزت تيّارات سياسية تطالب بمزيد من الانفتاح والديمقراطية. وهو ما شجّع الرئيس لمباشرة إصلاحات مسّت مختلف مناحي الحياة، وجدت تجسيداً لها في دستور 1989، الذي يعتبر أكثر الدساتير الجزائرية تقدّمية.

غير أنّ مشروع الإصلاح لم يكن يحظى بالتوافق بين مكوّنات السلطة، فبرزت تناقضات بين مؤسّسات الدولة في الممارسة والخطاب، ممّا ساهم في إضفاء جوّ من الشكّ وانعدام الثقة في الشارع. وبفعل انهيار أسعار النفط بداية من 1986، عرف الوضع الاقتصادي تدهوراً حادًّا، خلق ندرة الموادّ الاستهلاكية في السوق. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تهيئة الأجواء لما يعرف بأحداث أكتوبر 1988، والتي دفعت بإطلاق إصلاحات جوهرية في النظام الجزائري عبر دستور 1989.

شكّل الرئيس الشاذلي بن جديد في ظلّ دستور 1976 ثلاث حكومات للوزير الأوّل محمد عبد الغني، وحكومتين للوزير الأوّل عبد الحميد الابراهيمي، مع احتفاظه بوزارة الدفاع.

المؤسّسات السياسية والإدارية وفق دستور 1989

ميّز فيفري دستور 1989 التراجع الواضح عن الخيار الاشتراكي المنصوص عليه في دستور 1976 ومرجعية الميثاق الوطني، على المستوى الإيديولوجي. وسياسياً، تمّ التراجع أيضاً عن خيار الأحادية الحزبية والانتقال إلى التعدّدية السياسية، فالمادّة 40 منه منحت الحقّ في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. كما تراجع دستور 1989 عن الالتزام بتعميم استعمال اللّغة الوطنية في المجال الرسمي حسب المادّة الثانية منه. لكنّه في المقابل توسّع في مجال الحرّيات الفردية والجماعية وضمان الملكية الخاصّة، وهو مبدأ ليبرالي، ويعني التحوّل عن النظام الاشتراكي القائم على الملكية العامّة.

ومقارنة بدستور 1976 الذي اعتمد مبدأ الأحادية التنفيذية، كرّس دستور 1989 مبدأ الازدواجية التنفيذية، حيث حدّدت الموادّ 75 وما يليها كيفيات تعيين الحكومة ورئيسها، ومناقشة برنامجها أمام المجلس الشعبي الوطني، وشرط موافقته، وهي الإجراءات التي فتحت باب النقاش السياسي العلني بصفة غير معهودة في المشهد الجزائري. كما أقرّ الدستور أيضاً مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، ممّا يجعل رئيس الجمهورية في موقع الحكم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ ودعم السلطة التشريعية بمدّها بآليات الرقابة من خلال مناقشة السياسة العامّة للحكومة. وشكّل بناءً على ذلك مجلس الحكومة برئاسة رئيس الحكومة ومجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية.

حافظ دستور 1989 على مبدأ أحادية المجلس البرلماني، مثلما هو الأمر في دستور 1976، وأعطى للمجلس الشعبي الوطني وظيفة الرقابة زيادة على التشريع التقليدية، وهو ما يرسم ملامح الفصل بين السلطات، حيث استعمل الدستور التسمية الصريحة للسلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية والقضائية، خلافا لدستور 1976 الذي كان يعتبرها مجرّد وظائف.

كما دعم الدستور استقلالية القضاء(المادّة 129)، وأسّس المجلس الدستوري للسهر على احترام الدستور ودستورية القوانين والعمليات الانتخابية، بالإضافة إلى مجلس المحاسبة المكلّف بالرقابة البعدية لمالية الدولة، إلى جانب مؤسّسات استشارية هي المجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الأعلى للأمن.

التعدّدية المنفلتة

في 12 جوان 1990 عقدت الانتخابات المحلّية في سياق فرضت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها بديلاً واضحاً لجبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم بإعلانها هدف إقامة دولة إسلامية، وأصبحت القوّة السياسية الأولى في البلاد وهو ما لم يكن متوقّعاً. فقد كانت المراهنة على إيجاد وضع متحكّم فيه، لكنّ الأمور خرجت عن السيطرة. اكتسحت الجبهة المدن الكبرى، واتّضح فشل الطبقة السياسية في تفادي الأزمة السياسية.

الدور الأوّل للانتخابات التشريعية

كان 27 جوان 1991 موعد أوّل انتخابات تشريعية تعدّدية في الجزائر المستقلّة. قرّرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المواجهة مع الحكومة في الشارع حين دعت إلى إضراب عامّ بسبب رفضها للنظام الانتخابي المعتمد، واعتُقِل إثر الإضراب قياديّا الجبهة عباسي مدني وعلي بلحاج وحُكِم عليهما بالسجن لاثني عشر سنة بتهمة التآمر على الدولة، ورغم كلّ ذلك استُكمل المسار الانتخابي الذي منح في دوره الأوّل بتاريخ 26 ديسمبر 1991 الأغلبية للجبهة الإسلامية للإنقاذ. ألمح الرئيس الشاذلي بعد الدور الأوّل للانتخابات التشريعية إلى إمكانية تقاسم السلطة مع الإسلاميين حال فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية. لكنّ هذا السيناريو لم يصمد خاصّة بعد أحداث قمار في 29 نوفمبر 1991 يشبه فيها تورّط عضو من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

كانت هذا السياق ضمن حتمية أدّت إلى الانقلاب على نتائج الانتخابات، بدأت بدفع التطرّف إلى الواجهة على حساب الاعتدال والحوار، بداية من اعتماد حزبين على أساس الهوية، لزعزعة الاستقرار وإفشال التجربة الديمقراطية الناشئة، مع الاستثمار في هشاشة الوضع الاقتصادي خاصّة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 بوصولها إلى حدّ الثمان دولارات للبرميل، وحلُّ البرلمان برئاسة عبد العزيز بلخادم 04 جانفي 1992، وانتهى الأمر باستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في كانون الثاني/يناير 1992.